وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس بالمداولتين الاولى والثانية وبصفة الاستعجال وفقا للمادة 65 من الدستور على مشروع القانون بتعديل القانون المتعلق بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية بما يشمل وضع عقوبات مغلظة رادعة تتناسب مع الأوضاع الصحية الراهنة وذلك بعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن مشروع القانون بتعديل المادة رقم (17) من القانون رقم (8) لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية. وأشارت المادة الأولى من مشروع القانون الى التالي «كل مخالفة لأحكام هذا القانون او للقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين». ونصت المادة سالفة الذكر على ان «كل مخالفة للقرارات او التدابير المنوه عنها في المادة (15) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين». وتقضي المادة بأن «كل من علم انه مصاب بأحد الأمراض السارية وتسبب عمدا في نقل العدوى الى شخص آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين». وأشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الى احتواء القانون على تدابير استثنائية لمواجهة ظروف وأوضاع استثنائية تتعلق بالصحة العامة للمواطنين، مضيفة أنه «كان من المهم وضع عقوبات مغلظة رادعة تساعد الجهات المعنية في تنفيذ أحكام القانون والقرارات المنفذة له». وأكدت أن الأوضاع الصحية الراهنة تستوجب بعض التعديلات لبعض احكام القانون ومنها ما تضمنه من عقوبات أصبحت غير رادعة ولا تتناسب مع المستجدات الحالية تستدعي اتخاذ تدابير استثنائية للسيطرة او الحد او تطويق هذه الأمراض والفيروسات والأوبئة. وأمس أيد مجلس الأمة إجراءات الرئيس في الجلسة السابقة بشأن اقتراح العفو واستخدام المادة 109 كما اقر تأجيل جميع بنود جدول الأعمال وقصر الجلسة على القوانين المتعلقة بـ«كورونا». وأرجأ المجلس طلب مناقشة بشأن استثمارات الدولة والصندوق السيادي والحالة المالية للدولة ونزول أسعار النفط بناء على طلب الحكومة وفق المادة 67 من اللائحة وكلف «المالية» والميزانيات، كلا على حدة، بتقديم تقرير أو أكثر كل شهرين متضمنا إجراءات الحكومة في الحفاظ على الاقتصاد الوطني وترشيد الإنفاق حتى نهاية الفصل التشريعي. كما وافق مجلس الأمة على تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية بمداولتيه حول عدم احتساب مدة التعطيل المقررة من مجلس الوزراء لحماية الأمن العام ضمن المواعيد الإجرائية في القانون وذلك لحفظ حقوق الأفراد حال حدوث الكوارث واستئنافها بعد انتهاء الأزمات. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ بدر السهيل

المجلس يقرّ «الوقاية من الأمراض السارية»

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية العلنية (أمس) الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها الرئيس لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن او إخطار، وتلا أسماء أعضاء اللجان الغائبين عن اجتماع او اكثر من اجتماعات اللجان منذ تاريخ 16 فبراير 2020 حتى 19 مارس 2020.

● صفاء الهاشم: قدمت استقالتي من لجنة حقوق الإنسان ومازال اسمي يتوارد مع المعتذرين.

وصادق المجلس على المضابط أرقام 1437أ، و1437ب.

● عادل الدمخي: في ظل هذه الظروف وهذه الجلسة لدعم الحكومة في أزمة الوباء المتفشي، لكن هناك أمورا لائحية لا بد ان نتكلم عنها، عندما سكر باب النقاش كان هناك كلام صادر بيني وبينك ولم يكن به إساءة، وذلك في جلسة 18 فبراير، ولم يثبت ان هناك كلاما قبلها وهذا يثبت اني قدمت الطلب قبل ذلك.

بناء على المادة 109 قدمته قبل تسكير باب النقاش وبالتالي هذا الطلب قائم، وعندما عرضته في الصفحة، والمادة 109 تجيز لي سحب الاقتراح ولم يكن هناك طلب لا من الحكومة ولا من أحد الأعضاء وبالتالي طلب السحب قائم ويجب ان يثبت في المضبطة، والطلب قائم ويحق لنا مقدمي الاقتراح ان يكون الطلب مسحوبا لنا.

● مرزوق الغانم: فيما يتعلق بالطلب فبالنسبة لي استلمت الطلب بعدما طقيت المطرقة يقفل باب النقاش، وهناك فيديو موجود، وبعدما استلمت الطلب احتكمت للمجلس في موضوع النظر في الطلب من عدمه والمجلس قرر عدم النظر، المادة 109 أعطت الحق للأعضاء او الحكومة حق الاستمرار في النظر ولم تشترط الإعلان عن ذلك واحتكمت للمجلس حتى نحسم الموضوع.

من يعترض على الإجراء الذي تم في الجلسة السابقة يرفع ايده.

17 من 53.

إذن يقرر صحة ما تم في الجلسة السابقة وعرض الرئيس فيديو بهذا الشأن.

وصادق المجلس على المضابط.

● مرزوق الغانم: هناك اقتراح بتأجيل كافة البنود ما عدا بند الإحالات الى الجلسة القادمة من رسائل وأسئلة وأن تكون الجلسة مقررة للقوانين المتعلقة بڤيروس كورونا.

فيما عدا رسالة الأخ رياض العدساني فتحال الى الحكومة.

(موافقة عامة)

هناك طلب مناقشة سياسة الحكومة للاستثمارات الدولة والصندوق السيادي والحالة المالية للدولة ونزول أسعار النفط وفق المادة 146 من اللائحة الداخلية.

رياض العدساني: هناك

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحمد الهرشاني وخالد العتيبي وعبدالوهاب البابطين وسعدون حماد على المنصة ويبدو علام الكندري

لمشاهدة الفيديو

صفاء الهاشم

محمد الدلال

عمر الطبطبائي

علي الدقباسي يخضع للفحص

■ عبدالكريم الكندري: الحكومة أمامها مسؤولية تاريخية بالاستعانة بأصحاب الكفاءات

■ الروضان: قانون الإفلاس ليس ردة فعل فهو يعيد التسوية ويحمي الدائنين والمدينين

■ عاشور: أولوية الحكومة القصوى تحمل مسؤولياتها في إعادة الكويتيين العالقين بالخارج

■ الملا: من غير المقبول أن تكون هناك عقوبة الإعدام وسيكون بها إشكالية حقيقية

تقريران جهزناهما عن الحالة المالية للدولة وكذلك السندات كل ذلك يجب ان يحقق التوازن والنظرة المستقبلية لوضع الكويت القائم.

وكذلك عدم زيادة العجز الاكتواري.

● مبارك الحريص: الحكومة تطلب تأجيل هذا الطلب حسب المادة 76 من اللائحة.

● مرزوق الغانم: يجاب الى طلبها.

طلب آخر تكليف اللجنة المالية بتقديم تقرير او اكثر الى المجلس متضمنة إجراءات الحكومة في الحفاظ على الاقتصاد الوطني.

تكليف الميزانيات بتقديم تعزيز او اكثر للمجلس متضمنا متابعة إجراءات الحكومة بالحفاظ على الاقتصاد الوطني وترشيد الإنفاق، وذلك حتى نهاية الفصل التشريعي.

● محمد الدلال: نشكر سمو الأمير على كلماته التي ألقيت الأيام الماضية وشكرا للحكومة على ادائها المتميز في مواجهة الوباء، مفترض كلجان نعمل وندعم الحكومة ونساعد في إعداد الحزم الاقتصادية لمواجهة الإشكاليات المترتبة على هذا الوباء.

● صفاء الهاشم: ما عندنا مانع لكن المدة كم؟

● كل شهرين الى نهاية الفصل التشريعي.

● عبدالله الرومي: مع التقدير لرياض العدساني، المقترح ليس في جدول الأعمال وبالتالي يفترض فتح باب بند ما يستجد من أعمال لكن ذلك يخالف المادة 76 من اللائحة.

● مرزوق الغانم: من حق الحكومة ان تؤجل فما من حكمة لفتح باب ما يستجد من أعمال، لو كانت الحكومة تريد ان تناقش كنت اتخذت الإجراء الذي تقوله.

● عدنان عبدالصمد: الموضوع مرتبط بالحالة المالية للدولة وسبق ان تم تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير ثم يرسل الى المجلس وإلى الآن لم يصلنا هذا التقرير وبالتالي مهم جدا ألا يناقش هذا الموضوع إلا بعد وصول تقرير ديوان المحاسبة عن الحالة المالية للدولة.

● صلاح خورشيد: أتمنى من الحكومة ان يضعوا خلية الأزمة في الجانب الاقتصادي أو فريقين أولهما صحي يتابع الوضع الصحي والآخر للوضع الاقتصادي (لابد من وضع خلية أزمة في الجانب الاقتصادي).

● رياض العدساني: كلامي موجه لمجلس الأمة ومجلس الوزراء بأننا فريق واحد، أزمة كورونا تؤثر على جميع المجالات، وحسب اجتهادي نحوله للحكومة يدرسونه سواء في هيئة الاستثمار او مؤسسة التأمينات حتى لا يزيد العجز الاكتواري.

ويجب الحفاظ على الأصول من سندات ومحافظ وصناديق استثمارية، لم يد العون لأنه شريك أساسي ولذلك هناك تقريران سنقدمهما لمجلس الوزراء.

(موافقة عامة)

● مبارك الحريص: بخصوص الآثار الاقتصادية بشأن أزمة كورونا، أمس تلقينا توجيهات من سمو الأمير بهذا الشأن وسيكون هناك دعم للاقتصاد والقطاع الخاص، وفي القريب العاجل ستصدر معايير للكل حتى لا يتضرر الجميع.

● صلاح خورشيد: نثمن ما يقومون به في الحكومة، التأخير ليس في المصلحة العامة، نحن في وضع خطير اقتصاديا.

قوانين «كورونا»

انتقل المجلس الى مناقشة تقريري الصحية والتشريعية بشأن مشروع قانون بتعديل المادة 17 من القانون رقم 8 لسنة 1960 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

وقانون بتعديل المرسوم رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

● مرزوق الغانم: أوجه تحية شكر وإجلال وتقدير لصاحب السمو الأمير لتوجيهه وإدارته للأزمة بحنكة، وتحية إجلال وتقدير الى الشعب الكويتي بكافة فئاته والكوادر التي في الصفوف الأمامية وكل أبناء الشعب الكويتي الذي تميز في هذه الأزمة ورئيس الوزراء وأفراد حكومته وكل من يعمل وعمل بجهد جبار بذل خلال هذه الأزمة، وهذا جهد مقدر عند النواب وأشكر النواب على تفاعلهم وتعاضدهم وتساميهم فوق كل خلافات لنقف فريقا واحدا هو فريق الكويت للوقوف مع حكومتنا.

● رئيس الحكومة: أتقدم لمعاليكم ولأعضاء المجلس بالشكر والتقدير على المساندة والدعم في إدارة هذه الأزمة الصحية.

أؤكد انه انتهينا من الشهر الأول ودخلنا في الشهر الثاني ونواجه أزمة ليس لها مدى زمني وهو وباء خطير وقاس، وعلينا استكمال إجراءاتنا لحماية الصحة العامة في الكويت.

نشكر أهل الكويت والمقيمين لتعاونهم والتزامهم بالإجراءات التي اتخذت وبقائهم في المنازل، ونحن جميعا نشاهد دولا بمناظر مؤلمة، وعلينا ان نستفيد ونتعظ من هذه المناظر ونجنب بلدنا من الانزلاق الى هاوية.

كلنا فريق واحد يخدم هذا البلد، ونشكر معاليكم لتخصيص الجلسة لمناقشة ما يساعدنا في استكمال هذه الجهود.

● مرزوق الغانم: أطلب من المجلس ان يفوض مكتب المجلس بتحديد أول جلسة قادمة.

(موافقة عامة)

● عبدالله الرومي: يجب ألا نستعجل إقرار القوانين التي ليس لها صلة بالأزمة، والإفلاس ليس كسرة عصا وبه نصوص قائمة وموجودة، فالمفترض البحث عن النقص الموجود بالمواد الموجودة في الوقت الحالي بل تعدل على المواد الضرورية التي نحتاجها.

المشكلة في الإعلانات يا وزير العدل، إعلانات المحاكم 90٪ منها باطلة وليست صحيحة وهناك مقترحات في اللجنة التشريعية.

● بدر الملا: قانون الإفلاس من الأولويات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فنحن نحتاج الى إعادة الهيكلة من أجل مصلحة صغار المستثمرين.

● عادل الدمخي: بالنسبة للجلسات فعقدنا جلسة في هذه الظروف ولكن الناس تتساءل عن دور مجلس الأمة ولله الحمد دور المجلس تم شكره من قبل صاحب السمو، ونستطيع عقد الجلسة بصورة مرنة وسهلة ونستطيع عقد الجلسة لإقرار الأمور المهمة.

● مرزوق الغانم: بتعاون الجميع فمتى ما تسمح الفرصة لعقد الجلسة فلن نتأخر، والاجتماعات المصغرة كانت مفيدة وإن شاء الله تستمر.

● عبدالله الكندري: انعقاد الجلسة اليوم حدث تاريخي للدولة اليوم.

● وزير التجارة خالد الروضان: قانون الإفلاس ليس ردة فعل وتم العمل به لأكثر من سنتين ونصف وذهب لكل الجهات المختلفة، وكان موجودا في خطة عمل الحكومة وهو لإعادة التسوية والعمليات الوقائية والمفلس ليس مجرما، أولوية القوانين المختلفة ليكون قانون الإعلان قبل الإفلاس، ولم يكن أبدا ردة فعل وإقراره مهم وهو حماية للدائنين والمدينين وهو قانون قديم وهو ليس ردة فعل، وصار له أكثر من سنة في المجلس.

● صالح عاشور: المطلوب من الحكومة أولوية قصوى لإعادة الكويتيين في الخارج الى الداخل، كل دول العالم تجلب مواطنيها الى الكويت فلابد ان نبدأ فورا لأن مستوى الإصابات يتصاعد وغير مقبول منع أبنائنا من العودة للبلد، فخطة الإجلاء لابد ان تبدأ فورا.

● مرزوق الغانم: هل نقتصر الموضوع على من لديه استفسار.

● محمد الدلال: الوضع حساس فلا بد من تحديد الأشخاص المتحدثين ويفضل أن يكون 3 أو 4.

● عبدالله الرومي: الجلسة محددة بموضوعين فقط، وحددتم دقيقتين فلنجعلها 4 دقائق.

● مرزوق الغانم: أقترح الكل يتكلم بدقيقتين.

● الحميدي السبيعي: المادة 17 مكررا تختص بالمرافعات، فمن الممكن أن تكون هناك طعون والمادة آتية خصيصا لقانون المرافعات، وهذه الصياغة ممكن تدخلنا بمشاكل وطعون بعد ذلك، فلنكتب في هذا القانون وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

● بدر الملا: قانون الصحة أتمنى أن يكون التأييد لمشروع القانون المقدم للحكومة لأنه غير مقبول ان تكون هناك عقوبة إعدام بها إشكالية حقيقية موجودة في التقرير والصحيح هو ما ورد بمشروع القانون الحكومي.

المادة 17 مكررا من قانون المرافعات مهم جدا، هناك 15 ألف طعن، وقانون إنشاء المحكمة الإدارية به مواعيد، هناك إجماع من جمعيات النفع العام وجمعية المحامين أول من أيد هذا الاقتراح. قد يكون هناك تعديل على صياغة المادة 17.

الغانم: الموافقة على القانونين الخاصين بمواجهة «كورونا» بمداولتين بصفة مستعجلة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن المجلس وافق على قانونين بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية المتعلق بالمدد والطعون القضائية بالمداولتين الأولى والثانية، مشيرا إلى تصويت المجلس على استعجال هذه القوانين وفق المادة 65 من الدستور وذلك بسبب حالة الاستعجال.

وأكد الغانم أنه كان هنا توافق وشبه إجماع نيابي على تخصيص جلسة امس لإقرار القوانين المطلوبة من قبل الحكومة والخاصة بمواجهة ڤيروس كورونا، وتأجيل كل البنود والقوانين الأخرى إلى أول جلسة عادية قادمة.

وأوضح الغانم في تصريح صحافي عقب الجلسة وجود توافق وشبه إجماع بالتصويت على المداولتين الأولى والثانية للقانونين الخاصين بتعديل المادة (17) من القانون رقم (8) لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وتعديل المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية المتعلق بالمدد والطعون القضائية.

وذكر الغانم أن المجلس صوت على استعجال القانونين وفق المادة 65 من الدستور حيث يجب أن تصدر خلال أسبوع بدلا من شهر كما في القوانين الأخرى وذلك بسبب حالة الاستعجال.

وقال الغانم إن المجلس قام بتأجيل كل البنود والقوانين الأخرى إلى أول جلسة عادية قادمة، مضيفا «بالنسبة لموعد أول جلسة عادية قادمة فالمجلس فوض مكتب المجلس ليقرر ويقيم الأمر».

وأضاف «كما تعلمون نحن في وضع نتمنى إن شاء الله أن تنجلي هذه الغمة وتتحسن الأمور بأسرع وقت ممكن لكن هذا أمر لا نملكه ولا نعرفه، لذلك المجلس فوض مكتبه للتقييم المستمر وتحديد موعد أول جلسة عادية».

وأوضح الغانم «مبدئيا سيكون أول ثلاثاء بعد انتهاء العطلة التي مددها مجلس الوزراء موعد عقد الجلسة القادمة، وإذا استدعى الأمر سيتم التمديد وسنراقب بشكل مستمر».

وحث الغانم النواب أعضاء اللجان على عقد اجتماعات اللجان لإنجاز أكبر قدر ممكن من القوانين، وذلك بأقل عدد ممكن من الحضور والمشاركين في الاجتماعات.

من جهة أخرى، أشار الغانم إلى وجود اتفاق مع غالبية أعضاء المجلس على استمرار عقد الاجتماعات المصغرة بمكتب الرئيس بحضور بعض الوزراء لنقل كل ما يفكر به المواطنون ويطالبون به بشكل مستمر إلى الحكومة.

وبشأن الكويتيين في الخارج، قال الغانم «نتمنى أن يعود كل الكويتيين الموجودين في الخارج بأسرع وقت ممكن وناشدنا الحكومة بذلك وحسب ما أخبرونا سيتم الإعلان عن خطة إجلائهم وإعادتهم للبلاد قريبا جدا وبعض الوزراء بدأوا حاليا بالتحرك والإعداد لإحضارهم».

طالبوا «التأمينات» بأن تخطو هذه الخطوة لتخفيف العبء عن كاهل الشعب

نواب يثمّنون خطوة اتحاد المصارف تأجيل أقساط المواطنين والشركات الصغيرة

سامح عبد الحفيظ ـ بدر السهيل

ثمن رئيس وأعضاء مجلس الأمة خطوة اتحاد المصارف تأجيل أقساط المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة 6 لمدة أشهر من دون أرباح، مشيرين إلى أن هذه الخطوة والبادرة الطيبة جاءت بناء على رغبة سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه. ودعا نواب في تصريحات مختلفة على حساباتهم الشخصية في (تويتر) مؤسسة التأمينات الى تأجيل جميع أقساط المتقاعدين حتى لا يقتصر التأجيل على فئة دون أخرى.

وفي البداية، قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم «نثمن عاليا الخطوة المسؤولة التي اتخذتها البنوك بتحمل مسؤولياتها تجاه آثار أزمة كورونا على المواطنين وتأجيلهم الأقساط لمدة 6 اشهر مع تحملهم كلفة التأجيل».

وأكد الغانم أن هذه الخطوة تجسد بشكل عملي المسؤولية المجتمعية لمؤسساتنا العامة والخاصة، داعيا مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى ذات الخطوة تجاه المتقاعدين.

من جهته، توجه النائب محمد هايف بالشكر إلى سمو الأمير لتوجيهاته السامية، مبينا «اننا بانتظار تأجيل أقساط التأمينات وبنك الائتمان ليتناسب مع التوجه العام للدولة في تخفيف الأعباء والضغوطات عن المواطنين والمقيمين».

وطالب هايف الجهات الخيرية الحكومية وغير الحكومية مساعدة من توقف دخله من الكويتيين والبدون أو أي فئة كانت.

وثمن النائب بدر الملا خطوة البنوك والمصارف بتأجيل الالتزامات على المواطنين، آملا أن تصدر الحكومة ملامح خطة الانقاذ الاقتصادي والتي تكفل النهوض بالمشاريع للمواطنين.

أما النائب د.محمد الحويلة فقال إن تأجيل الاقساط لمدة 6 أشهر استجابة لرغبة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه خطوة صحيحة في اتجاه تخفيف الأعباء عن المواطنين لمواجهة هذه الظروف غير العادية.

وأوضح الحويلة أنه ما يجب العمل عليه الآن هو تسريع هذه الخطى نحو مزيد من القرارات التي تخفف هذه الأعباء بشكل دائم يحفظ الاستقرار.

وباركت النائب صفاء الهاشم للمواطنين تأجيل الأقساط، متوجهة بالشكر إلى اتحاد المصارف الكويتية. وقالت إنها مبادرة رائعة بتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمشاريع الصغيرة والإسكانية وبطاقات الائتمان لمدة 6 أشهر تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الأمير.

بدوره، قال النائب عسكر العنزي إن كان تأجيل أقساط المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر دون فوائد خطوة تسير في الاتجاه الصحيح فإن تأجيل اقساط مؤسسة التأمينات الاجتماعية سواء وفق نظام الاستبدال أو القرض الحسن للمتقاعدين 6 أشهر أيضا بات ضرورة ملحة وذلك للتخفيف عن المواطنين الموظفين والمتقاعدين من تداعيات أزمة كورونا.

وطالب عسكر كذلك بمجانية التموين للتسهيل على حاملي بطاقات التموين.

وقال النائب ماجد المطيري إن تأجيل أقساط المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر خطوة ضمن سلسلة مطالبات طالبنا به مرارا منذ بدء أزمة كورونا.

وبين المطيري أن المطلوب الآن أن يشمل القرار جميع المؤسسات المالية وحث مؤسسة التأمينات الاجتماعية إصدار قرار مماثل بتأجيل قروض الاستبدال والقرض الحسن للمتقاعدين 6 أشهر.

من جهته، ثمن النائب الحميدي السبيعي خطوة اتحاد المصارف على تأجيل أقساط المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة 6 أشهر، مستدركا بقوله «ولكن يستلزم ذلك من التأمينات الاجتماعية اتخاذ ذات المسلك وتأجيل جميع أقساط المتقاعدين مثل الاستبدال والقرض الحسن لمدة 6 أشهر».

وقال النائب ناصر الدوسري إن تأجيل أقساط بنك الائتمان والتأمينات الاجتماعية أصبح ضرورة حتى لا يقتصر التأجيل على فئة دون أخرى، وذلك لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين والمواطنات، مطالبا كذلك بتموين مجاني لمدة 6 شهور لتخفيف الأعباء عنهم.

من جانبه، قال النائب نايف المرداس ان ما قامت به البنوك خطوة مباركة وعلى مؤسسة التأمينات تأجيل اقساط الاستبدال والقرض الحسن وكذلك قرض الاسكان.

واكد النائب عبدالله فهاد ان تأجيل اقساط المواطنين خطوة مستحقة وتصحيح للمسار ولا بد من تأجيل اقساط المتقاعدين. من جانبه، قال النائب صالح ان ما قامت به البنوك نحو تأجيل اقساط المواطنين خطوة ايجابية تشكر عليها وندعو الحكومة الى ضرورة تأجيل اقساط المتقاعدين وبنك الائتمان.

د. بدر الملا

خالد العتيبي والحميدي السبيعي وثامر السويط

حمد الهرشاني

الشيخ د. أحمد الناصر وعدنان عبدالصمد

تكليف «المالية» والميزانيات تقديم تقرير أو أكثر كل شهرين متضمناً إجراءات الحكومة في الحفاظ على الاقتصاد الوطني وترشيد الإنفاق

الموافقة على تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية بالمداولتين

سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد

الشيخ د. باسل الصباح

د. خالد الفاضل يخضع لفحص «كورونا»

الشيخ احمد المنصور وفحص «كورونا» قبل دخول القاعة

نايف المرداس

الشيخ د. أحمد الناصر

د. خليل عبدالله

خالد الروضان

■ **الدقباسي: نشكر فريق حكومتنا وعلى وجه الخصوص الإخوان العاملين في وزارة الصحة**

■ **فهاد: حرمان المسلمين من المساجد يجعلنا في ظرف استثنائي يتطلب الصبر والمثابرة**

■ **الحجرف: على وزير المالية تأجيل سداد أقساط المواطنين وإعادة الكويتيين من الخارج**

● علي الدقباسي: أوافق على ما جاء في تقارير اللجان ونشكر اللجان والشكر موصول لفريق حكومتنا وعلى وجه الخصوص إخواننا في الصحة ونسأل الله السلامة وحماية المجتمع، أوجه نداء للكويتيين لاستعجال الكويتيين خارج البلاد. أرجو أن تكون حزمة الإجراءات الاقتصادية موجهة للمواطن الكويتي وخصوصا المتقاعدين، خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة أقساطهم، نحن مثل بقية دول العالم سيكون لدينا ضرر صحي وستتم السيطرة عليه لكن لابد من السيطرة على الأمر الاقتصادي كذلك.

● عبدالله الرومي: شكرا لصاحب السمو وشكرا للحكومة الموقرة على هذا الجهد، مازلت عند اقتراحي الذي يحقق العدالة لأن مواعيد التقاضي متفاوتة وبالتالي الأحكام معطلة وعندما نقول له استأنف فإننا لم نعطه إلا ليومين فقط.

صياغة تقرير اللجنة الصحية وهناك خطأ من ناحية دستورية والقاضي مقيدونه بمدة، وبالتالي نضعها «لا تتجاوز» حتى لا يكون القانون باطلا فيما بعد، القانون بحاجة الى إعادة صياغة.

● مبارك الحجرف: قدمت تعديلا على القانون في اللجنة الصحية لكي «نزيل» عقوبة الإعدام، ما قامت به الحكومة هو واجبها ولا شكر على واجب، وزير الخارجية لا بد من عودة المواطنين خاصة أن الدول الموجودين فيها موبوءة، والحظر الجزئي أرجو ألا يكون مخالفا لحرية التنقل المكفولة دستوريا، ووزير الصحة الجهد مشكور لكن لا بد من إعادة الكويتيين من الخارج، ولا بد من الاستعانة بالوافدين، وعلى وزير المالية أن يتم تأجيل أقساط المواطنين.

● حمدان العازمي: تقرير اللجنة الصحية، المشكلة ليست في إقرار القوانين بل مشكلتنا في تطبيق القوانين، يعني في الحسابات الوهمية من نريده نجره ومن لا نريده لا نجره، فمثلا مدير الموانئ يقول في العلن ان جاء 2/28 وبتاريخ 9 هو يجتمع مع الجمارك، فهل القانون يطبق على المواطن ولا يطبق على الشيخ؟! مدير الموانئ مجتمع مع الجمارك ويفترض أن يطبق عليه القانون.

سمو الرئيس هذا أحد أفراد الأسرة ولم يطبق الحجر على نفسه وقاعد «يعدي» الناس ويخالط الناس.

● أسامة الشاهين: لا ننسى الأسباب الشرعية بجانب أخذنا بالأسباب فسبحانه وحده هو الضار والنافع.

نتوجه بالشكر للحكومة على جهدها، فمازلنا في بداية العاصفة ومازلنا في بداية التحدي الخطير، نتفاءل بالأفضل لكن نستعد للأسوأ ونستعين بالصبر والصلاة مع بذل الأسباب المادية.

نشكر مرفقي الصحة والداخلية وهناك ثغرات اقتصادية ومالية، والرؤية التعليمية غائبة، ومن الآن الى 8/4 ما المطلوب وهذه ثغرة أخرى واجب حلها حتى لا تتفاقم الأمور.

الحسبة المالية يجب ان تراعي المواطن والأفراد، فلديهم نفقات طارئة وحجر منزلي، فهناك حاجة لتوجيه الدعم للأفراد ولا ننسى الشركات المتوسطة والصغيرة.

● عادل الدمخي: أتكلم عن قضية الإعدام ولا بد من تغييره، لكن أتكلم عن دور السلطة الصحية، الحكومة نجحت نجاحا كبيرا في تفويض السلطة الصحية وعدم التدخل السياسي لأن بعض التدخلات السياسية أخرت البلد.

السلطة الصحية لها تقدير واستمعت الى وزير الخارجية عندما قال التزم بقرارات السلطة الصحية، الحكومة نجحت لأنها أعطت صاحب التخصص تخصصه، فهي حاكمة وهناك نجاح، اما التدخلات السياسية فمرفوضة وسوف نحاسب كل من يتدخل سياسيا ويضر بمصالح البلد.

● خليل الصالح: الكل يشكر الكويت انها كانت الوحيدة التي التزمت وكانت سباقة وهذا وسام نضعه على صدورنا، ونشكر الدكتورة نورية الخرافي تكلمت عن الأسر الكويتية التي تحتاج أبناءها من الخارج.

قيام وزارة الداخلية بوضع يدها على مكامن الخلل، ولا بد من ان تكون هناك جرأة سياسية واتخاذ قرار بإعادة الكويتيين الى بلادهم، ونشكر الفريق الحكومي.

● عبدالله الكندري: نطلب إلغاء عقوبة الإعدام من قانون عقوبات الصحة.

● نايف المرداس: أشيد بإجراءات وزير الصحة والعاملين في الصفوف الأولى ونريد ان يستمر هذا النهج حتى بعد زوال الأزمة، وأشكر إخواننا البدون الذين كانوا في الصفوف الأولى فأرجو منحهم الجنسية، أرجو حث المدرسين على المغادرة، ويجب ان يكون هناك تعاون من المدرسين للمغادرة. والتعديل يبلغ 50 ألفا كعقوبة هذا مبلغ مبالغ فيه والإعدام يلغى ويكون 7 سنوات، ويجب ان يكون هناك تكاتف من الجميع لمساعدة الحكومة ويكون هناك التزام ممن هم في الحجر الصحي والالتزام الحقيقي يقاس في الوقت غير الخطر.

● عبدالكريم الكندري: نشكر الإخوان في اللجان وقدمنا لها تعديلات، والمادة 17 بتعديل مدد المرافعات، نتمنى ان يكون القانون يضع حلا لمشكلة نواجهها، نشكر الحكومة نيابة عن الشعب، وأمامها مسؤولية تاريخية بنفض الغبار عن المؤسسة الحكومية فمجرد تقديم أصحاب الكفاءات المتسلقون اختفوا والشفافية غيرت معطيات الدولة هذا كله مطلوب في الإسكان والصحة والفساد والتركيبة السكانية وستجدون الناس معكم.

لا بد ان نتعلم من التاريخ، أعطانا فرصة في الغزو ولم نتعلم منها ولا بد من إعادة النظر في طريقة تعامل الحكومة مع المواطن وبينت الأزمة رغبة الشعب في العمل التطوعي، وليكن هذا المثال أمامكم في كل قضية قادمة، ونتمنى إن كانت هناك حزمة مالية ان توجه لمصلحة المواطنين.

● عبدالوهاب البابطين: كل الملاحظات تصب في صالح إلغاء عقوبة الإعدام، الرسالة الحقيقية لا بد ان توجه لسمو رئيس الوزراء، رأيت مدى تفاعل الناس معكم عندما نزلت مع المواطنين وصارت هناك نتائج فعالة لدى الناس نحن اليوم في قارب واحد نعم لدينا خلافات سياسية ولكن في الأزمة نحن فريق واحد نواب ووزراء ومواطنين ولن نرى اي خلافات في هذه المرحلة الحساسة وسنكون في قارب واحد وسنتجاوز هذه المرحلة، ومن الضروري مدى تقارب الوزراء مع احتياجات الناس في كل المجالات من إسكان وصحة وتعليم وكل شيء.

هناك الكثير من أبنائنا في الخارج ينتظرون إعادتهم الى أسرهم في أسرع وقت.

محمد الهدية: نوجه شكرنا للحكومة على مجهودها ولا ننسى جهود المجلس وأعضاء المجلس الذين دعموا الحكومة على طول الخط.

الكويتيون خارج الكويت ليس من المعقول انه لا توجد خطة لإجلائهم الى الكويت حتى في هذا الوقت، فلا بد من إجلائهم في أقرب وقت ممكن، ولا يجوز حرمانهم من هذا العمل الكبير الذي تقوم به الكويت.

● صفاء الهاشم: كلمة شكرا بحجم السماء لسمو الأمير على دعمه واهتمامه بالتفاصيل فهذا يريحنا وشكرا لرئيس الوزراء والوزراء الذين كانوا على قدر الحدث، خطاكم السو يا أهل الكويت، هذا القانون، الفكرة ان قانون الصحة قديم لذلك ارتأينا مع كل الإجراءات الاحترازية فهو يحتاج الى قانون يسانده وإن شاء الله نخرج من عنق الزجاجة.

● سعدون حماد: القانون عليه توافق على بعض التعديلات حاليا، والمواد واضحة والتعديلات التالية:

1 ـ كل مخالفة لأحكام القانون يعاقب لمدة لا تجاوز 3 أشهر وبغرامة 5 آلاف دينار.

2 ـ كل مخالفة

3 ـ كل من علم انه مصاب بأحد الأمراض السارية وتسبب عمدا في إصابة الأصحاء يعاقب بالحبس لمدة 10 سنوات والغرامة 30 ألف دينار.

● محمد المطير: أشكر الشعب الكويتي والمقيمين على تعاونهم مع الإجراءات الصحية التي وضعتها وزارة الصحة ونشكر وزير الصحة على أدائه في هذه الأزمة ونشكر الحكومة وكذلك مجلس الأمة.

هذا الأزمة عظيمة ونحتاج للتكاتف وليس بغريب على الشعب أزمة الغزو أكبر وأعظم وعديناها ومن الواجب التكاتف لنتجاوز هذه الأزمة، هناك من يستغل السوشيال ميديا اننا انتقدنا، ولكن الجهاز التمويني والغذائي تو الناس نحن في أول خطوة ولم تختبر كل الأجهزة.

● عودة الرويعي: هناك آيات قرآنية تؤكد دلالة أننا نفتخر بالكويت، ونشكر صاحب السمو على بث الطمأنينة لدى الشعب الكويتي والحكومة نشكرها على أدائها الاستثنائي. نؤكد ان الكويت دولة تستحق التضحية وبها من الكفاءات ومن الضروري إتاحة الفرصة لهم، ونؤكد مجددا ان الكويت في خير ونعمة، وهي دولة قادرة على مواجهة الأزمات بالتكاتف والروح التي ننعم بها في الكويت، ونؤكد دائما دعمنا لكل ما يتخذ من قرارات صحيحة.

● عبدالله فهاد: هذا منهج رباني، وحرمان المسلمين من المساجد والكعبة وحرمان المعتمرين من بيت الله يجعلنا في ظرف استثنائي ولكن الله يقول: (اصبروا وصابروا). الشعب الكويتي قال رسالة للسلطة وللحكومة والتي عندما ابتعدت الحكومة عن كل اصحاب النفوذ اشتغلت واجتهدت، لذلك امام الحكومة مسؤولية تاريخية بعد هذه اللحمة التاريخية وهي سرعة إجلاء مواطنينا وإخواننا المواطنين والمهجرين من الخارج وأصحاب الرأي السياسي المخالف، المفروض تأجيل قروض الشعب الكويتي.

● رياض العدساني: أهم شيء مطلوب إجلاء المواطنين الموجودين في الخارج، ضرورة النظر الى المخزون الاستراتيجي، الكويت دولة مصدرة للطاقة ومستهلكة

الشيخ د. احمد الناصر وخالد الروضان قبيل دخول قاعة عبدالله السالم

جانب من النواب ويبدو أنس الصالح

الحمد: ترؤس صاحب السمو للجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء طمأن الجميع

م.أحمد الحمد

قال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق م.أحمد الحمد إن ظهور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مرتين في يومين متتاليين لمتابعة الجهود في مواجهة فيروس كورونا المستجد يدل ويؤكد ما هو مؤكد على حرص سموه الشديد واهتمامه البالغ بخصوص أي أمر يتعلق بهموم المواطنين وصحتهم وصحة المقيمين والزائرين إلى الكويت.

وأضاف الحمد ان تركيز سموه على وحدة التعامل مع الجميع من مواطنين ومقيمين وزائرين إلى الكويت يعكس التوجهات الإنسانية الأصيلة والمتأصلة في شخص سموه وشخصيته كقائد وإنسان ومسؤول، مؤكدا أن وجود صاحب السمو في هذا الوقت على وسائل الإعلام وبشكل مباشر مع الوزراء والوزيرات ورئيس مجلس الأمة يعني أن سموه يعطي الأولوية لجهود مواجهة كورونا دون أي شيء آخر في هذا الوقت حرصا منه على صحة وسلامة الإنسان أينما كان وأينما سيكون.

كما بين الحمد أن إشارة سموه إلى التعاون المثمر بين السلطتين في هذه الفترة يجب أن يتم فهمها من الطرفين بضرورة تواصل هذا التعاون والتنسيق، مشددا على أن هذا النموذج من التعاون يجب أن يشكل أساسا متينا وقويا لعلاقة تعاون مستقبلية مستدامة ويكون العبرة للحكومات والمجالس الحالية والمستقبلية. وختم الحمد مناشدا الجميع الالتزام بتوجيهات الحكومة ممثلة بوزاراتها المختصة وهي بالتالي طاعة والتزاما بتوجيهات صاحب السمو، سائلا المولى عز وجل أن يرفع البلاء ويديم الصحة على الجميع ويحفظ الكويت وأهلها وسمو أميرها من كل مكروه.

الأنباء
الاربعاء 25 مارس 2020

خالد الشطي وسعدون حماد

د. عادل الدمخي أثناء دخوله القاعة

محمد الجبري

عبدالله فهاد ود. فهد العفاسي

الحكومة طلبت إرجاء النظر في نزول أسعار النفط وفق المادة 67 من اللائحة .. والمجلس يؤيد إجراءات الرئيس في الجلسة السابقة بشأن اقتراح العفو

تأجيل مناقشة الاستثمارات والصندوق السيادي والحالة المالية

د. فهد العفاسي وخالد الروضان

جانب من جلسة أمس

صالح عاشور متحدثا وبجانبه حمد الهرشاني

رياض العدساني

مبارك الحريص

م. محمد الهدية

عدنان عبدالصمد

■ **حمدان العازمي: أحد أفراد الأسرة لم يطبق الحجر الصحي على نفسه ويقوم بعدوى الناس**

■ **الشاهين: نشكر مرفقي الصحة والداخلية ولكن هناك ثغرات اقتصادية وتعليمية**

■ **الدمخي: الحكومة نجحت لأنها أعطت صاحب التخصص اختصاصه والتدخلات السياسية مرفوضة**

المزاج العام مع الحكومة، ولكن غدا قد يتغير ذلك، فهناك مشاكل حقيقية اقتصادية مثل هبوط اسعار النفط وإعادة الطلبة الكويتيين الى الكويت هذه اولوية. ويجب ترشيد الانفاق العام وتوفير الدعم لشركات الأغذية وتقديم حزمة اقتصادية لا ليستفيد البعض منها بل للمواطن، اليوم فرصة من ذهب لإعادة النظر في التركيبة السكانية وفرصة لإعادة هيكلة البلد.

رسالة لرئيس المجلس بأن تكون هناك جلسات قادمة يجب ان تعد العدة، بارك الله فيكم في الوزراء والوزارات.

● خليل أبل: كلنا تحت رحمة رب العالمين نعيش اجواء غزو من نوع مختلف والقادم اشرس ونقدم الشكر لكل المحاربين في الصفوف الأمامية من كويتيين ومقيمين الأداء يقاس بعد انتهاء الأزمة، يجب ضمان الحياة الآمنة والكريمة للجميع وأهم شيء عيالنا الموجودون في الخارج.

يجب توثيق ما نمر به اليوم ونكتب الدروس المستفادة ومنها التركيبة السكانية وتعديلها.

● يوسف الفضالة: في حال امتدت الأزمة يجب ان تكون هناك دراسة شاملة لبعض القوانين لتعديلها، والمواطنون العالقون في الخارج يجب اعادتهم بأقرب وقت ممكن لدرجة ان هناك مواطنين «توفوا» في الخارج.

الرسالة الأساسية التي يجب ان تصدر من مجلس الأمة ان الكويت قوية بأبنائها وهذا ليس من اليوم فكل ازمة ندخلها نخرج منها متوحدين. الكويت قوية بشبابها وشاباتها.

● محمد الحويلة: كلمة صاحب السمو أتت جامعة تنم على حرص سموه على امن واستقرار الكويت، رأينا كفاءات وطنية تحملت العناء وواجهت ما يهدد صحتهم كل ذلك من اجل الكويت، كفاءات وطنية تستحق الإشادة والتقدير وكل من يعمل معهم من المخلصين، دول كبرى سقطت انظمتها الصحية، وإجراءات الحكومة ناجحة.

● عدنان عبدالصمد: نحمد الله على اننا في الكويت ولا نستطيع ان نحصي فضل ونعم الله علينا، فهناك دول كانت تدعي انها دول حضارية سقطت في هذه الأزمة.

الشكر ايضا للقيادة السياسية ممثلة بصاحب السمو ورئيس الوزراء ووزراء الصحة والداخلية والعدل والتجارة وكل العاملين في الصفوف الأولى من كويتيين ومقيمين، ونشكر رئيس المجلس على جهوده المتميزة في هذه الملحمة الوطنية.

هناك عاملون في مؤسسات خاصة ولا تُدفع لهم رواتب فكل من انقطعت به السبل فلابد من ان تكفل الحكومة لهم الحد الأدنى المطلوب.

نحتاج أغلبية خاصة لأن بعض التعديلات لها أثر رجعي، وحتى تصدر القوانين بسرعة وتصدر في 7 أيام نحتاج أغلبية خاصة.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى الحضور 57، الموافقة 57، امتناع 0. موافقة وجرى التصويت على المداولة الثانية الحضور 58، موافقة 58، عدم موافقة 0، امتناع 0. موافقة ويحال للحكومة.

وبالنسبة لقانون الصحة الوقائية جرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى الحضور 57، موافقة 56، عدم موافقة 1. موافقة عامة. وجرى التصويت على المداولة الثانية حضور 57، موافقة 56، عدم موافقة 1. موافقة ويحال للحكومة.

● باسل الحمود الصباح (وزير الصحة): أشكر النواب ورئيس اللجنة الصحية وإن شاء الله تتجلى هذه المحنة والأزمة.

● مرزوق الغانم: نتقدم بالعزاء للأخت الفاضلة صفاء الهاشم لوفاة زوج شقيقتها الأخ صلاح العتيقي زاملناه في المجلس المبطل.

● رئيس الوزراء: نتقدم الى معاليكم والنواب بالشكر على إقرار هذه القوانين ونشكر رئيس اللجنتين الصحية والتشريعية على سرعة بحث هذين الموضوعين. كل الملاحظات التي أثيرت اليوم (أمس) محل اهتمام ومتابعة من الحكومة وهذه القوانين ستساعدنا في هذه الأزمة. أستثمر هذه الفرصة وأجدد طلبي للمواطنين والمقيمين بالالتزام بالإرشادات والإجراءات الاحترازية، ويجب الاستمرار في التعاون للتعامل معها وتجاوزها ونشكر الجميع.

● خلف دميثير: معي رسالة من المواطنين بالتأكيد على قدرة واقتدار الحكومة بإدارة هذه الكارثة، وكل الشكر لسمو الأمير لتوجيهاته للاخوة في الحكومة الذين يعملون بكل جد واجتهاد، ولرئيس المجلس والنواب الذين كانوا خير سند للحكومة في الاجتماعات الخاصة، نتمنى أن نكون دائما بهذه الروح التعاونية وليست في هذه الأزمة فقط.

● د.عبدالكريم الكندري: كل المؤشرات تؤكد على اننا مقبلون على أزمة اقتصادية، وهناك حديث عن حزمة اقتصادية، فأي إجراء بذلك يجب ان يوجه للمواطنين وصغار الحرف، أما إن تم تعويض تجار الأزمات فسيكون لنا موقف مع الحكومة.

● صفاء الهاشم: نشكرك الأخ الرئيس على تعزيتك في رحيل د.صلاح العتيقي فهو شخصية فذة.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة الى اول جلسة عادية قادمة. شكرا على حضوركم وتعاونكم.

«الموانئ» ترد على حمدان العازمي

اصدرت مؤسسة الموانئ بيانا جاء فيه: تتوجه المؤسسة بالشكر الى النائب الفاضل حمدان العازمي على حرصه بتفعيل دوره الرقابي. ومن منطلق الحرص على توضيح الأمور نورد الآتي:

اولا: فيما يتعلق بمقطع الڤيديو الذي يتضمن تصريحا للنائب الفاضل حمدان العازمي قال فيه: إن مؤسسة الموانئ الكويتية غير ملتزمة بقرار مجلس الوزراء بشأن تعليق البصمة: ان مدير عام المؤسسة قد اصدر قرارات وتعاميم تنظم العمل الرسمي في المؤسسة وفق المرسوم بقانون بإنشائها باعتبار اختلاف ظروف عملها عن بقية مؤسسات الدولة.

ثانيا: فيما يتعلق بما جاء ان مدير «الموانئ» يورط وزير الخدمات سياسيا، ويرفض صرف «البونص» السنوي كاملا.نوضح التالي:

ان ما صرف ليس «بونص» انما هي مكافآت تصرف نظيرا للأعمال الممتازة.

ثالثا: فيما يتعلق بمداخلة العازمي في جلسة أمس حول عدم التزام مدير الموانئ بالحجر بعد قدومه من الخارج، نود ان نؤكد ان مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية الشيخ يوسف العبدالله الصباح كان ضمن المواطنين الملتزمين بتعليمات وإجراءات وزارة الصحة، حيث خضع للفحص الروتيني في مطار الكويت الدولي فور وصوله الى البلاد الذي لم يثبت الاشتباه بحالته الصحية.

خالد العتيبي يخضع للفحص وخلفه عبدالوهاب البابطين وثامر السويط

مطالبات نيابية للحكومة بالاستمرار في إجراءاتها لمواجهة ڤيروس «كورونا»

طالب نواب الحكومة بالاستمرار في اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمواجهة تداعيات ڤيروس كورونا.

وأوضح النواب في تصريحات متفرقة عقب جلسة المجلس العادية امس أن هناك تميزا حكوميا في مواجهة الوباء، وهناك متابعة مباشرة من النواب من خلال الاجتماعات التي كانت تتم في مكتب رئيس مجلس الأمة. ولفتوا إلى أن الثقة والإشادة ستخسرها الحكومة إذا لم تجتز ملف الإصلاح ومحاربة الفساد بعد عبور الأزمة الحالية. وأشار نواب إلى أن الأوان قد حان للاستعجال بتخرج طلبة كلية الطب وتأجيل الاختبار ودخولهم الموقع الميداني.

وأشار النواب إلى أن عملية إعادة المواطنين بالخارج ستتم بعد الانتهاء من إعداد المحاجر في الأيام القريبة القادمة.

وقال النائب محمد الدلال إن الدستور ينص على وجود المجلس حتى أثناء وجود الأحكام العرفية والأزمات، مشيرا إلى أن المجلس مارس دوره التشريعي بالدرجة الأولى والنواب أوصلوا رسالة شكر وتقدير لسمو الأمير وسمو ولي العهد، وأشادوا بالجهود الحكومية لمواجهة الوباء، كما أن النواب أوصلوا رسالة بأنهم يدعمون الجهود الحكومية ويضعون إمكانياتهم لمواجهة الوباء.

وبين الدلال أن القانونيين اللذين أقرهما المجلس اليوم بالمداولتين الهدف منهما هو عدم إسقاط المدد للمتقاضين بعد عودة العمل، والثاني عن الصحة الوقائية وتشديد العقوبات المرتبطة بممارسات قد تؤدي إلى انتشار المرض. وبدوره، قال النائب د.بدر الملا إنه تم اليوم الموافقة على قانونين مهمين جدا يتعلقان بأزمة ڤيروس كورونا. وأضاف أنه تم تعديل قانون الصحة رقم 8/1969 وتغليظ بعض العقوبات، كما تم تعديل المقترح ورفض عقوبات الإعدام كونها غير مقبولة. وبين الملا أن التعديل الآخر لقانون المرافعات جاء لخدمة المتقاضين والقضاء خاصة أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء صرح بوجود 15 ألف حكم يجب أن يتم الطعن عليها في أول يوم عمل الجهات الحكومية وهذا أمر صعب جدا.

ومن جانبه، طالب النائب عبدالله الكندري وزير التربية بإنهاء دراسة 125 طالبا وطالبة في السنة الأخيرة بكلية الطب والاستعجال في تخرجهم خاصة أن كلية الطب لديها موافقة مبدئية على ذلك.

وقال إن فرنسا وإيطاليا اتخذتا قرارات قبل عدة أيام بإنهاء تخرج طلبة الطب وتسليمهم شهاداتهم وممارسة العمل الميداني داخل الموقع.

وبدوره، قال النائب محمد هايف إنه تحدث اليوم مع سمو رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الصحة بشأن إجلاء الكويتيين في الخارج سواء كانوا طلبة أو مرضى.

وبين أنهم أكدوا له أنه سيتم الإجلاء بعد الانتهاء من تجهيز المحاجر الصحية قريبا، مشيرا إلى أن بقاء الكويتيين في الخارج ليس من مصلحة أحد خاصة في الدول الموبوءة.

وطالب النائب رياض العدساني الحكومة بالحفاظ على المركز المالي للكويت وعدم تأثر الاحتياطيات العامة بالأزمة الحالية.

وقال العدساني: «رسالتي للحكومة هي وضع المصلحة العامة وتعزيز الاقتصاد الوطني، واليوم قدمت رسالتين إلى مجلس الوزراء، الرسالة الأولى عن الحالة المالية للدولة ومدى تأثير انخفاض النفط والانعكاس السلبي على مخزون الدولة، والحفاظ على المركز المالي من صندوق سيادي وأجيال قادمة واحتياطي عام، وتعزيز المركز المالي ووضع استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية».

وشدد على ضرورة تعزيز المركز المالي للدولة وعدم الالتفات إلى أمور أخرى، مؤكدا ضرورة الحفاظ على الاستثمارات والسندات والأصول والسندات والعقارات والودائع.

ولفت إلى أهمية أن يضع الفريق الحكومي الخطة المتكاملة للانتعاش المالي والحفاظ على مركز الكويت كما كان في السابق.

وأكد المرداس أن الكل اليوم شاهد التعاون النيابي ـ الحكومي التي شاءت الأقدار أن تكون أول تجربة لهذه الحكومة مع هذا الوباء الذي تميزت بمواجهته.

من جانبه، أكد النائب نايف المرداس أن هناك متابعة من النواب واجتماعات مستمرة من مكتب الرئيس بحضور الوزراء والنواب.

وقال المرداس إنه يجب أن يكون هناك إنصاف لكل من يدافع عن الكويت في الصفوف الأولى وهم الكويتيون البدون الذين ضحوا بأنفسهم ولم يتوانوا عن مواجهة هذا الوباء رغم علمهم بخطورة هذا الوباء، مطالبا بضرورة أن يكون لهم مكافأة مباشرة بتجنيس من كان بالصفوف الأمامية خاصة أنهم شركاء مواليد هذا الوطن وأثبتوا جدارتهم في سنة الغزو.

وبين المرداس أنه لن يكون هناك صك براءة للحكومة، حيث كان هناك انحراف سابقا عندما فتحت خطوط الطيران وكانت هناك ردة فعل من النواب أثمرت بإرجاع الأمور إلى نصابها، مشيرا إلى أن الجميع في قارب واحد.

من جهته، توجه النائب أسامة الشاهين بالشكر لمجلس الأمة على إقرار الاقتراح الذي تقدم به وعدد من النواب لتكليف لجنتي «المالية» و«الميزانيات» بمتابعة الإجراءات المالية والاقتصادية للحكومة وتقديم تقارير دورية بشأنها إلى المجلس.

وبين أن الحكومة تأخرت في تقديم حزمة مالية واقتصادية لدعم الأفراد الذين تضرروا وأصبحت لديهم نفقات طارئة نتيجة الوباء وكذلك لدعم الشركات والقطاع الخاص الذي أصبح يعاني شبه الشلل في ظل هذه الأزمة العالمية الخطيرة.

وطالب النائب د.عادل الدمخي بأن تبقى السلطة الصحية هي صاحبة القرار وألا يتدخل القرار السياسي في عملها.

وأشار إلى ضرورة أن تكون هناك خطة واضحة لوزارة الخارجية لجلب المواطنين من الخارج.

ولفت إلى أنه يجب على المجلس الاستمرار في الانعقاد كل أسبوعين حتى لا تتوقف التشريعات والرقابة ويستمر التعاون المنشود بين الحكومة والمجلس. وأوضح أن الحزمة الاقتصادية التي تدرسها الحكومة يجب ألا يتم من خلالها دعم لمؤسسات لم يتعطل إنتاجها ولم تتضرر تضررا كبيرا، مطالبا بضرورة توجيه هذه الحزمة للمواطن وأصحاب المشاريع المتوسطة وأصحاب الشركات المتضررة.

وأكد الدمخي أن هناك أيضا حديثا عن إنشاء صندوق لدعم العمالة التي تضررت من هذا الوباء وأن يوفر لهم الكفاية الغذائية والمالية في ظل هذه الأزمة.

وقال النائب عبدالله الرومي: «أعتقد أن حكومات سابقة لم تحصل على الثقة التي حصلت عليها الحكومة الحالية، وهذه الثقة جاءت بسند ومعاونة من مجلس الأمة وكذلك من الكويتيين والمقيمين في الكويت». ولفت إلى أن هذه الثقة ستخسرها الحكومة إذا لم تستمر بعد اجتياز الأزمة الحالية في ملف آخر تعاني منه الكويت وهو ملف الإصلاح ومحاربة الفساد، داعيا إلى استثمار دعم وثقة الناس ومجلس الأمة والمضي في محاربة الفساد والإصلاح.

وتمنى الرومي عودة المواطنين من خارج البلاد عاجلا، مؤكدا في الوقت نفسه على أن هناك متضررين من هذه الأزمة العالمية يجب أن يتم دعمهم.

وبين أن المعالجة للأزمة يجب ألا تكون من خلال منح وعطايا بل يجب أن تكون هناك لجنة متخصصة اقتصادية تدرس هذه الملفات بعناية لكي يوجه الدعم للمتضرر فعلا.